نستخلص من هذا النص طائفة من النتائج المهمة بالنسبة لموضوع الندوة .

**أولا** ـ إقرار الإمام بالوضع اللغوي الأول ثم اقراره بالنقل منه إلى الاستعمال المجازي .

**ثانيًا** ـ إقراره بتقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز .

**ثالثًا** ـ إقراره بالقرائن المجازية وأثرها في تبيين ما هو مجاز مما هو حقيقة.

**رابعًا** : ثم إقراره بالمجاز جملة وتفصيلا وعزوه الخلاف بين مجوزي المجاز ومانعيه في اللغة أو في القرآن إلى الخلاف اللفظي .

وهذه الأمور جميعًا كانت موضع انكار فيما كتبه في كتاب الإيمان .

ونتساءل : هل يعتبر هذا رجوعًا من الإمام عما كتبه هناك أم ما كتبه هناك رجوع عما كتبه هنا ؟ هذا التساؤل كان من الممكن الإجابة عليه لو كنا نعلم السابق واللاحق من تأليفه . مع ملاحظة أن ما سيأتي يرجح الرجوع عما سجله في كتاب الإيمان .

والذي يفهم جليًا من هذا النص أن الإمام ابن تيمية من مجوزي المجاز في اللغة وفي القرآن . وأن ما ذكره في آية العنكبوت هو مناقشة في مثال لا في مبدأ .

**نص ثانٍ في ورود المجاز عند الإمام :ـ**

وقد ورد المجاز في حر كلام الإمام في نص ثان قال فيه بالحرف « ولم ينطق بهذا ـ يعني المجاز ـ أحد من السلف والإئمة ، ولم يعرف لفظ المجاز في كلام أحد من الأئمة إلا في كلام الإمام أحمد ـ يعني ـ شيخ المذهب ـ فإنه قال في الرد على الزنادقة والجهمية هذا من مجاز اللغة . وأول من قال ذلك مطلقًا أبو عبيدة في كتابه الذي صنفه في مجاز القرآن . ثم إن هذا كان عند الأوليين مما يجوز في اللغة ويسوغ ، فهو مشتق عندهم من الجواز كما يقول الفقهاء عقد لازم وجائز ، وكثير من المتأخرين جعله من الجواز الذي هو العبور من معنى الحقيقة إلى معنى المجاز ثم إنه